AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
NAPC
المركز الوطني للسياسات الزراعية

ورقة عمل رقم (52)

مقترح السوق المشتركة السورية اللبنانية العراقية الإيرانية

استكشاف فرص للتجارة الزراعية

إعداد:

م.محمود ببيلي

قسم السياسات التجارية

دمشق كانون الأول 2012

الفهرس

تقديم 1

مخطط البحث: 2

1. معنى السوق المشتركة: 3

1.1 هل الوحدة النقدية مطلوبة؟ 3

2. خلفية اقتصادية وتجارية عن كل من البلدان الأربعة: 3

1.2 سورية: 3

2.2 لبنان: 4

3.2 العراق: 4

4.2 إيران: 5

3. التعرفة الجمركية الزراعية في كل من البلدان الأربعة: 6

1.3 التعرفة الجمركية الزراعية في سورية 6

2.3 التعرفة الجمركية الزراعية في لبنان 6

3.3 التعرفة الجمركية الزراعية في العراق 6

4.3 التعرفة الجمركية الزراعية في إيران 6

4. العلاقات التجارية بين سورية وكل من البلدان الثلاثة: 6

1.4 العلاقة التجارية مع لبنان 6

2.4 العلاقات التجارية مع العراق 7

3.4 العلاقات التجارية مع إيران: 8

5. الميزات الإنتاجية: 9

1.5 الإنتاج الزراعي اللبناني والميزات الإنتاجية: 9

2.5 الإنتاج الزراعي العراقي والميزات الإنتاجية 9

3.5 الإنتاج الزراعي الإيراني والميزات الإنتاجية 10

6. استخدام المؤشرات التجارية للكشف عن الفرص التجارية مع هذه الدول 10

1.6 شروط التبادل التجاري: 10

2.6 التوافق التجاري الزراعي: 14

3.6 التنافسية السعرية: 17

7. المثال الأقرب ملائمة لوضع المنطقة – اتفاقية السوق المشتركة لاتحاد شرق أفريقيا نموذجاً: 19

الخلاصة: 20

التوصيات: 21

المصادر 22

تقديم

شهد العام 2011 والعام 2012 سلسلة من العقوبات التجارية والمالية والاقتصادية التي تم فرضها على القطر العربي السوري في خضم الأزمة التي تعرضت لها سورية في هذه الفترة، وكانت السمة المميزة لهذه العقوبات هي أن من قام بفرضها هم الشركاء التجاريون التقليديون الرئيسيون للقطر أي الدول العربية[1] والاتحاد الأوروبي.

وقد دفعت هذه التطورات بالمحللين الاقتصاديين وصانعي القرار إلى إعادة التفكير بالتوجهات التجارية للقطر، والبحث عن تقوية العلاقات التجارية مع شركاء آخرين حافظوا على علاقاتهم الاقتصادية مع سورية خلال مراحل الأزمة التي مرت بها، فأعلنت الحكومة السورية عن منحى جديد لعلاقاتها الديبلوماسية والتجارية وهو "التوجه شرقاً"[2]، كما نشرت الصحف المتخصصة العديد من المقالات التي ألمحت إلى فكرة إيجاد سوق مشتركة تضم العديد من دول المنطقة التي يمكن لسورية أن تستفيد منها وتعوض الفراغ الذي تركته المقاطعة التجارية الناجمة عن العقوبات الأخيرة.

ومن هنا نشأت فكرة السوق الإقليمية المشتركة التي تضم إيران – العراق – سورية – لبنان، وتشكل هذه الدول الأربعة منطقة جغرافية متصلة وتمتلك مقومات اقتصادية هامة ومتعددة، كما أن إمكانات التبادل التجاري فيما بينها ما تزال غير مستغلة إلى حد كبير.

وتهدف هذه الورقة إلى البحث في الإمكانية الفعلية لإنشاء مثل هذه السوق واستقصاء الآفاق والفرص المتاحة من خلالها والتي يمكن أن تشكل قاعدة اقتصادية تجارية يستند إلى القطر ويبني على أساسها جزءاً مهماً من تركيبته التجارية المزمعة في المرحلة القادمة.

[1] باستثناء العراق والأردن ولبنان.
[2] من تصريح للسيد وزير الخارجية /www.in-syria.net/news/4619

مخطط البحث:

مقدمة: معنى السوق المشتركة

خلفية اقتصادية وتجارية عن كل من البلدان الأربعة

التعرفة الجمركية الزراعية في كل منها

العلاقات التجارية بين سورية وكل من هذه البلدان

الاتفاقيات الحالية

هل توجد ميزات إنتاجية لكل من هذه الدول؟

استخدام المؤشرات التجارية للكشف عن الفرص التجارية المستقبلية مع هذه الدول

المثال الأقرب ملائمة لوضع المنطقة – السوق المشتركة لاتحاد شرق أفريقيا نموذجاً

خلاصة

توصيات

1. معنى السوق المشتركة:

السوق الموحدة هي تكتل تجاري لعدد من الدول يتضمن منطقة تجارة حرة سلعية ويفرض سياسات عامة مشتركة تتعلق بالتشريعات التجارية وتنظيم التجارة، كما يفرض حرية حركة عوامل الإنتاج كالأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في السوق بحيث تكون بنفس سهولة الحركة ضمن البلد الواحد، كما يتم إلغاء الضرائب والعوائق غير الجمركية على الحدود المشتركة للدول الأعضاء إلى أقصى حد ممكن.

أما السوق المشتركة فهي الخطوة الأولية نحو تأسيس سوق موحدة وتشتمل على منطقة تجارة حرة مع حرية حركة نسبية (وليست تامة) لعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، وفي إطار السوق المشتركة قد تكون بعض العوائق غير التجارية ما تزال موجودة.

وتتحول السوق الواحدة إلى اتحاد جمركي عندما يتم إضافة نظام تعرفة جمركية موحد إلى بنود الاتفاق المؤسس للسوق ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وتتميز السوق المشتركة (فالموحدة) بكونها بيئة تنافسية للغاية نتيجة حرية حركة عوامل الإنتاج وهي بذلك تجعل من الصعب جداً ظهور حالات احتكارية في السوق، كما أنها تؤدي عادة إلى تراجع الحصص السوقية للمنتجين غير الأكفاء أو حتى انسحابهم من السوق، بينما يستفيد المنتجون الأكفاء من اقتصاديات السعة وانخفاض التكاليف، كما يستفيد المستهلكون في الدول الأعضاء بالسوق من تعدد البدائل وتوفر المنتجات بأسعار أرخص، ولكن الانتقال نحو السوق المشتركة قد يتسبب بأضرار لبعض القطاعات على المدى القصير نظراً لزيادة التنافسية وانحسار الحماية والدعم الحكومي.

1.1 هل الوحدة النقدية مطلوبة؟

في مرحلة السوق المشتركة ليس مطلوباً أن يكون هناك وحدة نقدية بين الدول الأعضاء وإن كانت مثل هذه الوحدة ستشجع على التكامل التجاري بشكل كبير لو وجدت وتخفض تكاليف التجارة البينية وتزيد الشفافية والتنبؤية، ولكن بالمقابل سيكون من المفيد جداً للدول الأعضاء في السوق المشتركة أن تتفق على سياسات نقدية متلائمة ومنسجمة، ويفضل أن يتم تشريع التعامل بالعملات الخاصة بالدول الأعضاء في البنوك المركزية والحكومية بحيث يتمكن التاجر من إجراء معاملاته المالية بعملات هذه الدول بنفس سهولة إجرائها بالعملة الوطنية.

2. خلفية اقتصادية وتجارية عن كل من البلدان الأربعة[3]:

1.2 سورية:

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية 185,000 كم مربع ، وعدد سكانها 23 مليون نسمة (2010)، وبلغ الناتج الإجمالي المحلي للقطر العربي السوري 59.3 مليار دولار في العام 2010 وتبلغ حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي أكثر بقليل من 5000 دولار سنوياً (الرقم يعود للعام 2011)، وتبلغ مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي 18% والصناعة 26% والخدمات 56% (حسب أرقام العام 2010)، ويبلغ حجم القوى العاملة 5.5 مليون (حسب أرقام العام 2010) وتشغل الزراعة 17% من القوى العاملة.

[3] المصدر: تقرير التجارة الزراعية السورية 2011 وموسوعة الويكيبيديا.

وبلغت في العام 2010 قيمة الصادرات السورية 12.8 مليار دولار والواردات 13.8 مليار دولار، وأهم الصادرات هي النفط والمعادن والخضار والفواكه والقطن، وفي العام 2009 كانت أهم سوقين تصديرين لسورية هما العراق ولبنان (31% و13% على الترتيب) أما أهم الواردات فهي الآلات ووسائط النقل، وكانت الصين هي أهم الموردين في العام 2009 بنسبة 11% تقريباً.

يتميز الاقتصاد السوري بتنوعه ويتمحور حول النفط والزراعة والسياحة، وللزراعة الأولوية القصوى في خطط التنمية وتقدم الدولة دعماً ملموساً للقطاع الزراعي بشكل مباشر عبر صندوق الدعم الزراعي وبشكل غير مباشر عبر جهات أخرى، ويعاني القطر من موجة جفاف تصيبه بوتيرة متزايدة وكذلك من الظروف السياسية غير المؤاتية المحيطة به وخاصة العقوبات التي فرضتها الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مؤخراً في العامين 2011 و2012.

2.2 لبنان:

تبلغ مساحة لبنان 10,215 كم مربع وعدد سكانه حوالي 4 مليون نسمة (2011)، ويبلغ الناتج الإجمالي المحلي للبنان 41.5 مليار دولار حسب تقديرات العام 2012 وحصة الفرد من الناتج المحلي 11 ألف دولار (العام 2011) وتساهم الزراعة بنسبة 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي والصناعة بنسب 19% أما الباقي فهو لقطاع الخدمات ويبلغ إجمالي القوى العاملة مليون ونصف عامل، وتشغل الزراعة من 20% إلى 30% من إجمالي القوى العاملة[4].

تقدر قيمة صادرات لبنان في العام 2012 بأقل من مليار دولار أهمها المجوهرات الصناعية والكيماويات اللاعضوية، وأهم أسواق الصادرات اللبنانية هي سورية بنسبة 25%، أما واردات لبنان فأهمها النفط والسيارات وتبلغ قيمة واردات لبنان 16.6 مليار دولار (الرقم يعود للعام 2008) وتعتبر سورية المصدر الأول للبنان بنسبة 12% من إجمالي قيمة وارداته.

يتميز الاقتصاد اللبناني بقوة القطاع الخاص الذي يمثل ثلاثة أرباع الطلب الإجمالي على السلع، كما يتميز بقطاع مصرفي متطور، ويعتبر لبنان سوقاً تجارياً حراً إلى حد كبير لا تتدخل فيه الدولة بآلية عمل السوق.

3.2 العراق:

تبلغ مساحة العراق 437,072 كم مربع وعدد سكانه 32 مليون نسمة (2010)، ويبلغ الناتج الإجمالي المحلي للعراق 109 مليار دولار (العام 2011) وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي 3900 دولار، وتساهم الزراعة بنسبة 10% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي بينما تساهم الصناعة بنسبة 60% والباقي خدمات، ويبلغ إجمالي عديد القوى العاملة حوالي 10 مليون عامل (العام 2010) وتشغل الزراعة ما نسبته 22% من القوى العاملة.

أهم الصدرات هي النفط والمعادن وأهم الواردات هي الأغذية والأدوية، وبلغت قيمة صادرات العراق في العام 2011 حوالي 78 مليار دولار بينما قيمة وارداته كانت 54 مليار دولار، وأهم أسواقه التصديرية هي الولايات المتحدة والهند أما أهم أسواقه الاستيرادية فهي تركيا وسورية بنسبة 24% و19% على الترتيب.

يهيمن النفط على الاقتصاد العراقي حيث كان يؤمن له 95% من مدخولاته من القطع الأجنبي، وقد عانى العراق من الحرب والاضطراب الأمني خلال العقد السابق ولكنه بدء بالتعافي الاقتصادي في السنوات الأخيرة، ويعتبر العراق

[4] حسب إحصاءات وزارة الزراعة اللبنانية
http://www.ministryinfo.gov.lb/sub/LebaneseEconomy/Agricultureandwater.aspx

مستورد صاف للغذاء رغم وجود نسبة تتراوح بين 30%-40% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة ورغم توفر الموارد المائية بشكل جيد.

4.2 إيران:

تبلغ مساحة إيران 1,648,000 كم مربع وعدد سكان إيران 77 مليون نسمة (2012)، ويبلغ الناتج الإجمالي المحلي في إيران 990 مليار دولار أما حصة الفرد منه فتبلغ 6360 دولاراً، وتساهم الزراعة بنسبة 11% فقط والصناعة 42% والباقي خدمات، ويبلغ حجم القوى العاملة حوالي 26 مليون عامل (العام 2010)، وتشغل الزراعة 30% من القوى العاملة.

صدرت إيران في العام 2010 ما قيمته 84 مليار دولار إلى الصين والهند بشكل أساسي كما استوردت بقيمة 59 مليار دولار من العديد من الدول على رأسها الإمارات العربية المتحدة والصين (إحصاءات العام 2010)، وأهم الصادرات الإيرانية هي النفط والمنتجات الكيماوية بينما لا تتجاوز نسبة الزراعة منها 4% أما أهم المستوردات فهي السلع الداخلة كمواد أولية في الصناعة والسلع الرأسمالية بينما تبلغ حصة الزراعة والغذاء 19% من هذه الواردات.

يعتبر الاقتصاد الإيراني هو الاقتصاد رقم 17 في العالم من حيث قوة الشراء المكافئة (PPP) والاقتصاد رقم 26 من حيث قيمة السوق، ويعتبر الاقتصاد الإيراني اقتصاداً في مرحلة التحويل ويتميز بالهيمنة الحكومية عليه (50% منه يتم تخطيطه مركزياً).

وفيما يلي جدول يلخص المميزات الاقتصادية السابقة للبلدان الأربعة.

الجدول 1: بعض المميزات الاقتصادية للبلدان الأربعة.

البلد	الناتج الإجمالي المحلي (مليار دولار)	حصة الفرد من الناتج (ألف دولار)[5]	نسبة مساهمة الزراعة بالناتج الإجمالي المحلي	أهم المستوردين	أهم المصدرين
سورية	59.3[6]	5	%18	العراق - لبنان	الصين
لبنان	41.5[7]	11	%5	سورية	سورية
العراق	109[8]	3.9	10	الولايات المتحدة	تركيا - سورية
إيران	990[9]	6.4	%11	الصين - الهند	الإمارات - الصين

يتبين من الجدول 1 أن الدول الأربعة متقاربة في مستويات المعيشة نوعاً ما وأن هناك علاقات تجارية جيدة إلى حد كبير فيما بينها، كما يتبين أن سورية هي البلد ذو السمة الزراعية الأبرز من بينها تليه إيران، وبالتالي يمكن الاستنتاج – مبدئياً - أن هناك فرص استثمارية زراعية مشتركة واعدة مع الدول الثلاث الأخرى.

والجدير بالذكر أنه بمقارنة نسبة تشغيل الزراعة مع نسبة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي يتبين وجود توازن معقول بالنسبة لسورية بينما هناك تشغيل كبير في الدول الثلاث الأخرى لكن مساهمة قليلة بالناتج الإجمالي المحلي وهو ما يعكس وجود فرص للتعاون المشترك.

[5] العام 2011
[6] العام 2010
[7] العام 2012
[8] العام 2010
[9] العام 2011

3. التعرفة الجمركية الزراعية في كل من البلدان الأربعة:

قبل التطرق إلى موضوع التعرفة الجمركية في كل من البلدان الأربعة تجب الإشارة إلى أن هذه البلدان جميعها تتمتع بصفة مراقب في منظمة التجارة العالمية ولم ينضم أي منها بعد إلى المنظمة وبالتالي فلا وجود للتعرفة المسماة بـ(الدولة الأولى بالرعاية) (MFN)[10] في أي منها، ولكن هناك تعرفات عامة وأخرى مرتبطة باتفاقيات تجارة حرة مشتركة.

1.3 التعرفة الجمركية الزراعية في سورية

تتميز التعرفة الجمركية الزراعية في سورية بالتباين فهي تبلغ بالنسبة للأغنام والماعز الحي والرز وسكر القصب غير المكرر 3% وتبلغ 1% بالنسبة للذرة وفول الصويا والشعيروالقمح والزيوت النباتية، ولكنها تصل إلى 50% مثلاً بالنسبة للحمضيات والتين وبعض الفواكه والخضراوات الأخرى[11].

2.3 التعرفة الجمركية الزراعية في لبنان

يتميز النظام الجمركي اللبناني بوجود الضرائب الكمية فضلاً عن التعرفة الجمركية وهو بذلك أكثر تعقيداً من النظام الجمركي السوري الذي تندر فيه الضرائب الكمية، وتبلغ تعرفة الماعز 5% من قيمة المستورد بينما لا توجد أي تعرفة على الأغنام، كما لا توجد تعرفة على معظم الحبوب باستثناء الرز (5%)، وبشكل عام فإن التعرفة الجمركية اللبنانية الزراعية هي شبه معدومة لكن توجد أحياناً بعض الضرائب الكمية.

3.3 التعرفة الجمركية الزراعية في العراق

تعتبر التعرفة الجمركية الزراعية العراقية مرتفعة نسبياً وتبلغ 10% بالنسبة للأغنام والماعز واللحوم و5% على الحبوب بأنواعها.

4.3 التعرفة الجمركية الزراعية في إيران

تعتبر التعرفة الجمركية الزراعية في إيران مرتفعة نسبياً وتبلغ بالمتوسط 25% على السلع الزراعية الخام و15% على السلع الزراعية المصنعة وذلك بهدف دعم وحماية الإنتاج المحلي الزراعي كما تفرض إيران ضرائب كمية ملموسة إلى جانب التعرفة الجمركية الزراعية.

4. العلاقات التجارية بين سورية وكل من البلدان الثلاثة:

1.4 العلاقة التجارية مع لبنان

تتميز العلاقة التجارية مع لبنان بأنها قديمة ومتطورة حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى الأسواق اللبنانية حوالي 6 مليار ليرة في العام 2010 مقابل 133 مليار كإجمالي الصادرات الزراعية السورية، بينما بلغت قيمة الواردت حوالي 3.5 مليار ليرة مقابل 192 مليار ليرة تمثل الواردات الزراعية السورية الإجمالية، هذا وتراجعت قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى لبنان بشكل لافت في العام 2009 نتيجة الظروف المناخية غير المؤاتية التي مر بها القطر في

[10] عندما يصبح بلد ما عضواً كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية فيكون لديه حينها تعرفة تسمى تعرفة الدولة الأولى بالرعاية والمقصود بها التعرفة المطبقة على الواردات من جميع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتسمى هذه التعرفة بهذا الاسم باعتبار أن جميع الدول الأعضاء بالمنظمة هي دول أولى بالرعاية أي لا يوجد تمييز بين دولة وأخرى.

[11] للاطلاع بشكل أوسع على التعرفة الجمركية الزراعية السورية يرجى مراجعة دراسة دراسة تأثير إنضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي.

العامين 2007 و2008، أما الواردات الزراعية السورية من لبنان فبقيت تتزايد بشكل ثابت وفيما يلي شكل يبين تطور التجارة الزراعية مع لبنان خلال الأعوام الأخيرة.

الشكل 1: تطور التجارة الزراعية السورية اللبنانية (2001-2010)، مليون ليرة.

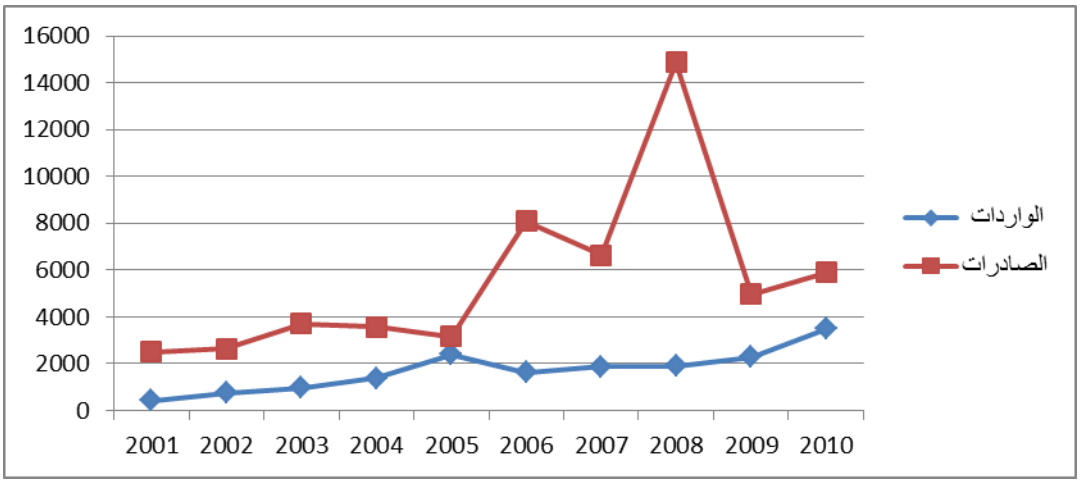

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

هذا وتنظم معاهدة الإخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين الموقعة في العام 1989 أسس التعاون المشترك في كافة القطاعات ومنها التجارة حيث نصت المعاهدة على تشكيل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في كلا البلدين وتكون مهمتها تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتكون توصياتها نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى السوري اللبناني المشترك.

من جهة أخرى فإن سورية ولبنان عضوان في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مما يعني أن التعرفة الجمركية مصفرة بينهما.

2.4 العلاقات التجارية مع العراق

شهدت العلاقة التجارية مع العراق عدة مراحل ففي التسعينات من القرن السابق كانت العلاقة التجارية ضعيفة للغاية ثم قفزت في بداية العقد الأول من القرن الحال قفزة نوعية، وبعد تعرض العراق للحرب تراجعت الواردت الزراعية السورية من العراق نتيجة ظروف العراق الداخلية بينما بقيت الصادرات السورية مستمرة في نفس المستوى، وفي السنوات الأخيرة تزايدت الصادرات الزراعية السورية للعراق بشدة بينما استمر تقلص الواردات الزراعية منه.

هذا وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية السورية في العام 2010 أكثر من 55 مليار ليرة وهو ما يمثل أكثر من 40% من إجمالي الصادرات الزراعية السورية بينما بلغت الواردات الزراعية السورية من العراق حوالي 104 مليون ليرة أي أقل من 1 بالألف من إجمالي الواردات الزراعية السورية.

وتجدر الإشارة إلى أن العراق حاله كحال لبنان عضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مما يعني أن التعرفة الجمركية مصفرة بين سورية والعراق.

ويبين الشكل 2 تطور التجارة الزراعية بين البلدين خلال الفترة الأخيرة.

الشكل 2: تطور التجارة الزراعية السورية العراقية (2002-2010)[12]، مليون ليرة.

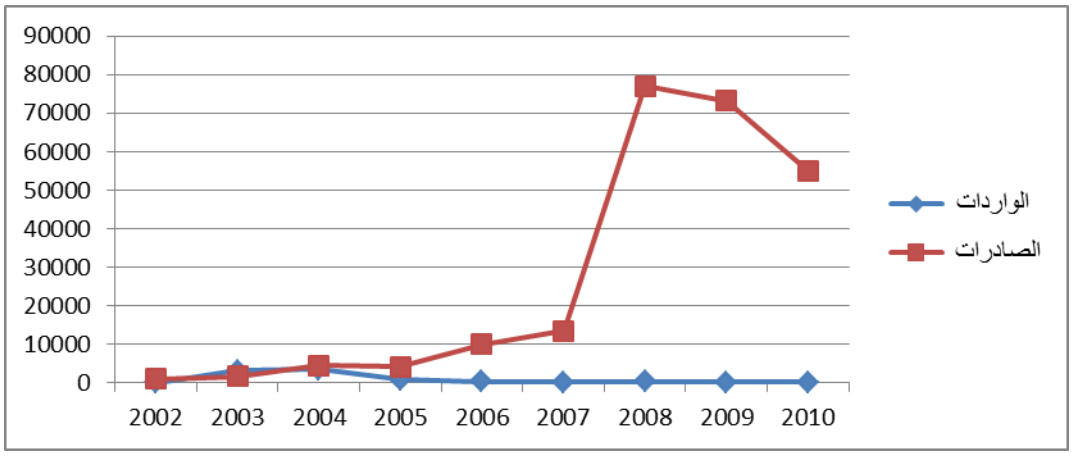

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

3.4 العلاقات التجارية مع إيران:

بالرغم من العلاقات السياسية الوثيقة بين سورية وإيران فإن العلاقات التجارية لم تكن بالمستوى المطلوب، وتشير الاحصاءات إلى أن التبادل التجاري بين سورية وإيران كان محدوداً جداً ولا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية، ولكن منذ العام 2007 تتنامى الواردات الزراعية السورية من إيران باستمرار، بينما تتراجع الصادرات الزراعية السورية إلى إيران.

وبلغت قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى إيران في العام 2010 حوالي 276 مليون ليرة مقابل 133 مليار كقيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية ، بينما بلغت قيمة الواردات الزراعية السورية من إيران حوالي 1.8 مليار ليرة سورية مقابل 192 مليار ليرة تمثل الواردات الزراعية السورية الإجمالية أي ما يقارب ال 1% فقط.

وكانت سورية وإيران قد بدأتا مفاوضات ثنائية للوصول إلى منطقة تجارة حرة مشتركة في العام 2007 وأثمرت المفاوضات لاحقاً عن التوصل إلى اتفاقية تجارة تفضيلية حيث تم تفعيلها في 1-3-2009 وتنص على تخفيض التعرفة الجمركية على السلع التجارية المتبادلة بين البلدين وتغطي الاتفاقية عدة قطاعات من بينها الزراعة[13]، إلا أن منعكساتها التجارية ولا سيما التجارية الزراعية بقيت محدودة، وبتاريخ 8-3-2011 وقع البلدان اتفاقية تجارة حرة ثنائية تهدف إلى تحرير التجارة البينية بشكل واسع وتنص الاتفاقية على إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية تستمر لمدة أقصاها خمسة سنوات وتغطي الاتفاقية خصوصاً التجارة الزراعية، ويتوقع أن تكون لهذه الاتفاقية نتائج هامة على صعيد رفع مستوى التبادل التجاري الزراعي وغيره.

وفيما يلي شكل يبين تطور التجارة الزراعية بين سورية وإيران خلال العقد الأخير.

[12] لا تتوفر بيانات تجارية عن العام 2001.
[13] راجع تقريري التجارة الزراعية السورية 2008-2009 و2007، الفصل الرابع – الاتفاقيات التي وقعتها سوريا.

الشكل 3: تطور التجارة الزراعية السورية الإيرانية (2001-2010)، مليون ليرة.

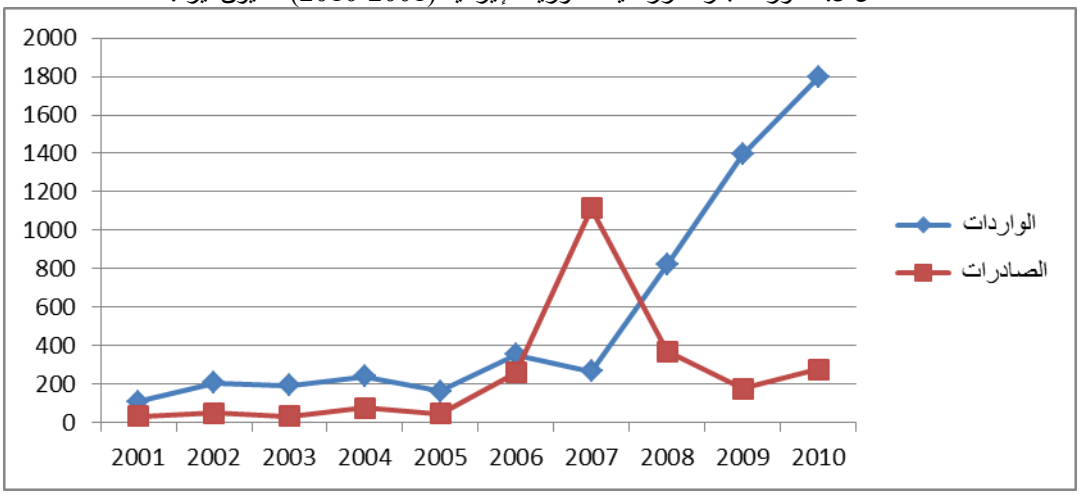

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

5. الميزات الإنتاجية:

يلاحظ أن هناك تشابه في هيكلة القطاعين الزراعي اللبناني والسوري مما يجعل من الصعب وجود سلعة زراعية معينة يتمتع فيها لبنان بميزة إنتاجية خلافاً للحالة المعاكسة (أي أن يكون للمنتجات السورية الزراعية ميزة إنتاجية في السوق اللبنانية) أما العراق فهو يعاني من ضعف قطاعه الزراعي بشكل عام ويمكن للعديد من المنتجات السورية أن تتمتع بميزة إنتاجية في الأسواق العراقية بينما يمكن لعدد محدود جداً من المنتجات الزراعية العراقية أن تتمتع بميزات إنتاجية في الأسواق السورية، وأخيراً فإن هياكل الإنتاج الزراعي في سورية وإيران متباينة مما قد يشير إلى فرص تجارية واعدة ووجود ميزات إنتاجية لكل سوق بالنسبة للآخر. وفيما يلي عرض تفصيلي للموضوع:

1.5 الإنتاج الزراعي اللبناني والميزات الإنتاجية:

إن لبنان ذو مساحة ضيقة و50% منها مناطق جبلية لذلك من حيث المبدأ ليس من المتوقع وجود إنتاج زراعي كبير من أي سلعة، ولكن الخضار والفواكه تأتي في طليعة المنتجات الزراعية اللبنانية وتشكل 60 % من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية، أما الحبوب فيستورد لبنان نسبة 75% من احتياجاته منها.

ومن بين الخضار والفواكه التي قد يمتاز بها لبنان عن جواره زراعة الموز والتي نجحت بشكل جيد في الجنوب وإن كانت قد نجحت بالمقابل في منطقة الساحل السوري، وكذلك هناك إمكانية لفورة إنتاجية في إطار ما يسمى ب "استغلال الثروات الأحيائية البحرية".

2.5 الإنتاج الزراعي العراقي والميزات الإنتاجية

يمتلك العراق مزايا في انتاج وتصديرالعديد من المنتجات والسلع الزراعية، مثل الفواكه والخضر والتمور وبعض محاصيل الحبوب والمحاصيل الزيتية وبعض الحيوانات الحية كالاغنام، إلا أن هذه المزايا غير مستغلة لأغراض الإنتاج ويحتاج العراق إلى مدة ليست قصيرة لتنميتها[14].

[14] الآثارالمتوقعة لاتفاقيات تحريرالتجارة الدولية على القطاع الزراعي في العراق.

3.5 الإنتاج الزراعي الإيراني والميزات الإنتاجية

تبلغ مساحة الأرض الزراعية في إيران الثلث لكن معظمها غير مزروع بسبب سوء التربة وعدم توفر المياه للري، كما أن هناك 11% من مساحة إيران مغطى بالغابات، ويركز الإنتاج الزراعي الإيراني على الحبوب والتمور والخضار والعنب والفستق، وتعتبر إيران المنتج والمصدر الأول عالمياً لمادة الزبيب. كما أن إيران هي المنتج الأول عالمياً للقيقب الياباني[15] وتنتج كذلك الكثير من الأعشاب الطبية.

يتضح مما سبق أن لإيران مزايا إنتاجية كبيرة في كل من الزبيب وبعض النباتات الطبية، ولكن لا يوجد سوق حقيقي لهذه المنتجات في سورية باستثناء الفستق الإيراني الذي يتنافس مع الفستق الحلبي السوري.

6. استخدام المؤشرات التجارية للكشف عن الفرص التجارية مع هذه الدول

بالنسبة لسورية فإن مشكلة الصادرات الزراعية السورية هي تمركزها في عدد محدود من السلع، وقد كانت قيمة مؤشر هيرشمان[16] لتركز الصادرات تبلغ 0.51 في العام 2005 ولكن النسبة تحسنت خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ المؤشر 0.26 في العام 2009.

وتمتلك الصادرات الزراعية والغذائية السورية ميزة نسبية ظاهرية متواضعة، حيث يحل هذان القطاعان في المرتبتين الأخيرتين (الخامسة والسادسة) على مدرج المزايا النسبية الظاهرية للقطاعات الإنتاجية السورية بعد كل من قطاعات المنسوجات والملابس والوقود والتعدين، وتمتلك الصادرات الزراعية السورية ميزة نسبية ظاهرية كانت قيمتها 2.23 في العام 2005 ولكنها تراجعت إلى 1.66 في العام 2009 أما الصادرات الغذائية السورية فقد تراجعت ميزتها النسبية من 2.21 في العام 2005 إلى 1.55 في العام 2009.

وفيما يلي تطبيق لثلاثة مؤشرات تجارية على بعض السلع المنتقاة للكشف بشكل مبدئي عن الفرص التجارية مع الدول الثلاثة.

1.6 شروط التبادل التجاري:

يحسب هذا المؤشر سعر طن الصادرات من سلعة معينة أو قطاع معين وينسبه إلى سعر طن الواردات من السلعة نفسها أو القطاع نفسه وذلك بين البلد المدروس والبلد الشريك تجارياً. تم تطبيق هذا المؤشر على فصول التجارة الزراعية (حسب النظام المنسق) السورية مع كل من لبنان والعراق وإيران وذلك على مدى الأعوام من 2005 إلى 2010 وكانت النتائج كما يلي:

[15] ويسمى البربريس، شجرة حراجية ذات استخدامات طبية.

[16] هو مؤشر يقيس تمركز السوق وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد ، بحيث تكون السوق متمركزة في سلعة واحدة فقط عندما تكون قيمة المؤشر 1 ولا يكون هناك أي تمركز لها عندما تكون قيمة المؤشر 0.

الجدول 2 - شروط التبادل التجاري بين سورية ولبنان

السلعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحبوب	0.8	-	-	1.1	-	3.2
طحين حبوب	2.8	-	-	0.5	0.9	2.5
بذور زيتية	0.3	0.8	0.7	-	0.3	-
دهون وزيوت حيوانية ونباتية	1.8	2.2	2.2	3.0	2.0	1.6
محضرات لحوم واسماك	1.0	0.9	0.6	-	0.9	0.9
سكاكر	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
محضرات من طحين الحبوب	0.6	0.7	1.0	0.9	0.5	0.5
محضرات من الخضار والفواكه	0.8	0.5	1.3	1.0	0.9	0.7
محضرات متنوعة	1.9	2.7	1.0	0.5	0.8	1.2
بقايا الصناعات الغذائية واعلاف	9.6	21.6	16.0	3.8	2.5	21.5
تبغ	0.1	0.1	-	-	-	-
أسمدة	-	0.4	-	0.5	16.4	1.9
خلاصات زيوت وبقايا	-	0.5	-	-	-	-
ألبان	1.9	-	1.1	-	1.4	-
جلود	1.0	3.5	-	-	-	9.1
مصنوعات قش	-	0.6	-	-	-	-
منتجات حيوانية	2.0	-	-	2.9	2.1	1.8
صوف	2.4	-	-	-	-	-
قطن	-	-	-	2.9	-	0.8
أجزاء نباتية	8.6	2.9	-	0.5	0.5	2.3
خضار معدة	3.1	1.8	1.8	2.3	4.5	3.0
فواكه معدة	4.0	3.7	5.8	5.6	8.7	5.8
أغذية ومنتجات حيوانية	1.6	1.5	1.8	3.7	2.2	2.8
منتجات غير غذائية	2.0	2.2	4.0	1.6	2.1	3.4
منتجات مصنعة	1.1	1.0	2.2	1.5	0.8	1.2
منتجات خام	3.0	2.7	2.8	3.6	3.7	3.9

المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يتبين من الجدول أن شروط التبادل التجاري مع لبنان تميل بشكل كبير لمصلحة سورية بالنسبة لتجارة بقايا الصناعات الغذائية، وتميل بشكل متزايد لمصلحة سورية بالنسبة للحبوب والجلود وبشكل شبه ثابت بالنسبة لطحين الحبوب، كما أنها تميل – ولو بشكل متذبذب – لمصلحة سورية بالنسبة لتجارة الزيوت والدهون وكذلك الأسمدة والألبان والمنتجات الحيوانية والصوف والخضار المعدة والأجزاء النباتية والفواكه المعدة والأغذية والمنتجات الحيوانية.

وبشكل عام شروط التبادل التجاري هي لمصلحة سورية سواء بالنسبة للمنتجات الخام أو المصنعة والغذائية أو غير الغذائية ، وهذا يبشر بالخير بالنسبة للتجارة الزراعية السورية مع لبنان، يبقى أن شروط التجارة تميل عموماً لمصلحة لبنان بالنسبة للمحضرات من الحبوب، وإن كانت قد تعادلت بين البلدين في العام 2007.

الجدول 3 - شروط التبادل التجاري بين سورية والعراق

السلعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حبوب	3.2	-	-	-	-	-
حبوب زيتية	0.7	0.4	0.2	0.9	1.5	3.6
سكر وسكاكر	3.1	-	-	-	1.1	-
محضرات من الحبوب	3.1	-	-	-	-	-
محضرات من الخضار	1.3	-	-	-	-	-
أعلاف وبقايا صناعات غذائية	2.9	-	-	-	-	-
أسمدة	1.0	-	3.1	-	1.9	-
ألبان	-	-	-	0.6	-	-
جلود	1.0	-	0.9	-	7.1	11.5
منتجات حيوانية	-	-	-	0.2	0.8	0.3
صوف	3.1	-	-	0.5	7.3	0.0
خضار معدة	0.6	0.7	-	-	-	-
فواكه معدة	1.0	0.6	1.0	2.1	2.8	2.9
أغذية ومنتجات حيوانية	1.2	0.8	1.3	3.2	3.8	3.6
منتجات غير غذائية	2.2	1.9	3.2	3.1	1.3	1.7
منتجات مصنعة	2.2	1.7	3.6	0.6	3.4	-
منتجات خام	0.8	0.6	1.5	2.7	3.1	2.5

المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

كما هو واضح من الجدول تعاني بيانات التجارة الزراعية السورية العراقية من ثغرات كبيرة نتيجة ظروف الحرب السابقة في العراق، حتى أن البيانات الخاصة ببعض الفصول غير موجودة نهائياً، ولكن بشكل عام تميل شروط التبادل التجاري الزراعي لمصلحة سورية سواء بالنسبة للمنتجات المصنعة أو الخام ولاسيما في السنوات الأخيرة بالنسبة للخام، كما أن شروط التبادل التجاري للحبوب الزيتية والجلود والفواكه المعدة والأغذية والمنتجات الحيوانية أصبحت تميل لمصلحة سورية بشكل متزايد بينما تميل تجارة الأسمدة لمصلحة سورية ولكن بشكل متذبذب وكذلك المنتجات غير الغذائية عموماً.

الجدول 4 - شروط التبادل التجاري بين سورية وإيران

السلعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البذور الزيتية	-	1.4	4.8	-	1.7	1.1
أجزاء النباتات	-	-	0.5	2.2	-	-
دهون وزيوت	5.1	-	-	-	-	-
محضرات من الحبوب	-	1.3	0.6	-	-	-
محضرات متنوعة	-	0.6	1.1	-	-	-
ألبان	0.3	0.2	-	-	-	1.0
سواتر وجلود	-	8.0	-	-	-	-
القطن	-	1.9	-	-	-	-
خضار معدة للأكل	1.0	-	-	3.4	-	0.2
فواكه معدة للأكل	0.3	-	0.2	0.5	-	0.7
أغذية ومنتجات حيوانية	1.4	1.2	1.2	0.6	0.8	0.9
منتجات غير غذائية	0.7	5.8	0.6	0.8	1.4	2.0
منتجات مصنعة	4.0	3.2	5.5	0.3	0.3	0.3
منتجات خام	0.2	0.4	0.4	0.5	0.8	0.7

المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

بشكل عام هناك تراجع في ميل شروط التجارة الزراعية مع إيران وذلك لمصلحة إيران وهو ما يقرع جرس الإنذار للقطاع التجاري السوري كي يتلافى هذا التراجع من خلال البحث عن المعيقات التجارية الزراعية مع إيران واكتشاف الفرص الجديدة في هذه التجارة البينية في آنٍ معاً. وتتميز شروط التجارة بالمنتجات الخام بأنها في غير مصلحة سورية بينما أصبحت شروط التجارة بالمنتجات المصنعة في غير مصلحة سورية مؤخراً، لكن شروط التجارة بالمنتجات غير الغذائية هي لمصلحة سورية وإن بشكل متذبذب، وعلى مستوى الفصول التفصيلية للتجارة الزراعية السورية الإيرانية فإن شروط التجارة بالبذور الزيتية تبدو الوحيدة التي تميل لمصلحة سورية وإن بشكل متذبذب بينما أصبحت شروط تجارة الأغذية والمنتجات الحيوانية تميل لمصلحة إيران بعد أن كانت تميل لمصلحة سورية في السابق وهو ما يطرح السؤال عن سبب هذا التراجع وكيفية تلافيه، حيث من الممكن أن يكون الأمر متعلقاً بتدنٍ في نوعية بعض السلع الزراعية السورية المصدرة.

2.6 التوافق التجاري الزراعي:

صيغة هذا المؤشر هي كما يلي:

$$CONSINE_{ij} = \sum_K X_{ik} * M_{jk} / \sqrt{(\sum_k X_{ik}.2)}.\sqrt{(\sum_k M_{jk}.2)}$$

حيث:

X_{ik} هي صادرات البلد i من السلعة k

M_{jk} هي واردات البلد j من السلعة k

ويبين هذا المؤشر مدى التوافق بين هيكل المنتجات المحلية وحاجة الأسواق المستوردة، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد حيث يكون التوافق معدوماً عندما تكون قيمة المؤشر صفر ويكون التوافق تاماً عندما تكون قيمة المؤشر 1.

وسوف تتم دراسة التوافق لبعض السلع التجارية البينية لسورية مع كل من البلدان الثلاثة حيث تم اختيار هذه السلع على أساس المعرفة المسبقة بأهم المنتجات الزراعية في كل منها كما مر سابقاً في هذه الورقة.

ونبدأ مع قطاع الحبوب حيث لاحظنا سابقاً أن لبنان يستورد 75% من حاجته من الحبوب بينما سورية تعتبر دولة منتجة ومصدرة للحبوب لذلك سندرس مؤشر التوافق التجاري للحبوب بين سورية ولبنان واستطراداً مع كل من العراق وإيران اللذين يستوردان كميات من الحبوب أيضاً.

الجدول 5 - صادرات سورية وواردات الدول الثلاث من الحبوب، مليون دولار.

السنة	2007	2008	2009	2010
صادرات سورية من الحبوب	199.2	47.7	0.5	5.8
واردات لبنان من الحبوب	223.3	314.9	242.2	268.1
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.23			
واردات العراق من الحبوب	922.5	1433.8	1176.2	850.2
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.32			
واردات إيران من الحبوب	0	0	0	2284.8
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0			

المصدر: حسابات المؤلف[17] بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية وموقع ال ITC

كما يلاحظ لا تبدو نتائج مؤشر التوافق التجاري مشجعة بالنسبة لسورية حيث كانت قيمة المؤشر قريبة من الصفر بالنسبة لإيران التي لا توجد إحصاءات رسمية تشير إلى استيرادها للحبوب إلا في العام 2010 وهو ما جعل قيمة المؤشر تنحدر إلى قرب الصفر، أما لبنان فقيمة المؤشر معه هي 0.2 تقريباً ومع العراق 0.3 تقريباً.

إذاً فهيكل الإنتاج السوري من الحبوب لا يتوافق كثيراً مع حاجات الأسواق اللبنانية والعراقية والإيرانية وإن كان العراق هو الأكثر إمكانية لوجود فرص تجارية معه.

[17] تم احتساب سعر صرف الدولار ب 50 ليرة.

القطاع الثاني الذي سندرسه هو قطاع الحمضيات، حيث تعتبر سورية منتجاً جيداً ومصدراً له، وفيما يلي جدول يبين النتائج التي حصلنا عليها بالنسبة لمؤشر التوافق التجاري لهذا القطاع مع الدول الثلاث.

الجدول 6 – صادرات سورية وواردات الدول الثلاث من الحمضيات، مليون دولار.

السنة	2007	2008	2009	2010
صادرات سورية من الحمضيات	11.8	57.6	107.7	117.0
واردات لبنان من الحمضيات	0.4	1	0.4	0.7
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.26			
واردات العراق من الحمضيات	9.762	26.958	104.311	110.276
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.35			
واردات إيران من الحمضيات	0	0	0	116.3
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.40			

المصدر: حسابات المؤلف[18] بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية وموقع ال ITC

يتبين من الجدول عدم وجود توافق كبير بين هيكل الإنتاج السوري من الحمضيات وبين متطلبات الأسواق الثلاثة، لكن الوضع يبقى أفضل من حالة قطاع الحبوب، كما أن نسبة التوافق مع السوق الإيرانية معقولة وتبلغ 40% مما يفسح المجال لتصدير كميات من الإنتاج السوري لتلك السوق بينما تبلغ قيمة المؤشر بالنسبة للعراق 35% وهي أيضاً معقولة إلى حد ما بينما يشير المؤشر بالنسبة إلى لبنان إلى ضعف التوافق بشكل كبير وبالتالي من غير المنصوح به تصدير الحمضيات إلى لبنان وإنما إلى إيران فالعراق.

القطاع الثالث الذي تمت دراسته هو قطاع الحيوانات الحية حيث تصدر سورية تقليدياً الأغنام ولاسيما العواس وإن كان إلى أسواق أخرى ، وفيما يلي نتائج تطبيق مؤشر التوافق التجاري على هذا القطاع.

[18] تم احتساب سعر صرف الدولار ب 50 ليرة.

الجدول 7 – صادرات سورية وواردات الدول الثلاث من الحيوانات الحية، مليون دولار.

السنة	2007	2008	2009	2010
صادرات سورية من الحيوانات الحية	238.3	223.2	133.9	203.0
واردات لبنان من الحيوانات الحية	154.064	169.281	257.712	324.85
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.24			
واردات العراق من الحيوانات الحية	1.54	6.757	2.959	4.736
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.25			
واردات إيران من الحيوانات الحية	0	0	0	533.60
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.25			

المصدر: حسابات المؤلف[19] بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية وموقع ال ITC

تبدو نتائج مؤشر التوافق التجاري لهذا القطاع غير مشجعة ولم يظهر فارق يذكر بين الدول الثلاث في هذا المجال حيث كانت قيمة المؤشر مع كل منها هي بحدود 0.25.

القطاع الأخير الذي ستتم دراسته في إطار مؤشر التوافق التجاري هو قطاع زيت الزيتون حيث جاءت النتائج كالآتي.

الجدول 8 – صادرات سورية وواردات الدول الثلاث من زيت الزيتون، مليون دولار.

السنة	2007	2008	2009	2010
صادرات سورية من زيت الزيتون	248.3	136.7	60.8	60.6
واردات لبنان من زيت الزيتون	5.8	2.5	7.7	9.2
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.22			
واردات العراق من زيت الزيتون	1.54	6.757	2.959	4.736
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.22			
واردات إيران من زيت الزيتون	0	0	0	3667.4
مؤشر التوافق التجاري (2010)	0.12			

المصدر: حسابات المؤلف[20] بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية وموقع ال ITC

يفيد المؤشر بضعف توافق هيكل الإنتاج السوري مع هيكل الاستهلاك في الأسواق الثلاث ولاسيما في إيران، ولا يشجع على تصدير الزيت السوري إلى تلك الأسواق.

[19] تم احتساب سعر صرف الدولار ب 50 ليرة.
[20] تم احتساب سعر صرف الدولار ب 50 ليرة.

3.6 التنافسية السعرية:

يقيس هذا المؤشر وجود ميزة سعرية للبلد المصدر في الأسواق المستوردة بالنسبة لسلعة ما وبالتالي وجود قدرة تنافسية أفضل، وتتأرجح قيمة المؤشر حول الواحد، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد دل ذلك على وجود ميزة سعرية للمنتج الذي يريد البلد المعني زيادة تصديره إلى البلد المستهدف والعكس بالعكس، ويحسب المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$PCI = \frac{P_C}{P_I} = \frac{\text{متوسط أسعار صادرات الدول للسوق المستهدف}}{\text{متوسط أسعار صادرات البلد المعني للسوق المستهدف}}$$

هذا وبمقارنة الصادرات الزراعية السورية إلى الدول الثلاث مع الواردات الزراعية الإجمالية لتلك الدول حسب البيانات الإحصائية لمركز التجارة العالمي تم حصر أهم السلع أو الفصول المشتركة كما يلي:

الجدول 9 – تقاطع بعض الصادرات الزراعية السورية مع الواردات الزراعية للدول الثلاث.

بعض الصادرات الزراعية السورية	بعض الواردات الزراعية اللبنانية	بعض الواردات الزراعية العراقية	بعض الواردات الزراعية الإيرانية
البندورة		X	
البيض		X	
ألياف القطن			X
المشروبات غير الكحولية	X		
سكر نقي	X	X	
سكاكر		X	
برتقال			X
التفاح		X	
جبنة كاملة الدسم	X	X	
البطاطا	X		
المعجنات	X	X	
الحليب المجفف	X		

المصدر: استناداً إلى بيانات ال ITC

ومن أجل تطبيق المؤشر اعتمدنا بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية للحصول على قيمة وكمية الصادرات السورية من السلع المذكورة أعلاه وبالتالي على أسعارها التصديرية كما اعتمدنا على بيانات مركز التجارة العالمي للحصول على واردات الدول الثلاث من هذه السلع بالقيمة والكمية من إجمالي دول العالم (بعد حذف الواردات السورية) وبالتالي على متوسط سعر الاستيراد لهذه السلع من بقية الدول.

وفيما يلي جدول يبين نتائج الحسابات[21]:

[21] تم استثناء السكر من الحسابات لعدم وجود جدوى اقتصادية من تصديره.

الجدول 10 – مؤشر التنافسية السعرية لبعض الصادرات الزراعية السورية في أسواق الدول الثلاث.

السلعة	البلد	السعر التصديري السوري في العام 2010 (دولار/طن)	السعر التصديري لبقية الدول في العام 2010 (دولار/طن)	مؤشر التنافسية السعرية
البرتقال	**إيران**	617	587	**0.95**
البندورة	**العراق**	470	748	**1.6**
التفاح	**العراق**	673	906	**1.4**
المعجنات	**العراق**	885	2372	**2.7**
المعجنات	**لبنان**	1027	2924	**2.9**
الجبنة	**العراق**	2584	4668	**1.8**
الجبنة	**لبنان**	3319	4357	**1.3**
ألياف القطن	**إيران**	666	1715	**2.8**

المصدر: استناداً إلى بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية وبيانات ال ITC

ملاحظات:

- قمنا بحساب السعر التصديري السوري لكل من البلدان الثلاث عن طريق تقسيم قيمة الصادرات السورية في العام 2010 إلى البلد المحدد من السلعة المحددة على كميتها، وذلك بعد تحويل القيمة من الليرة السورية إلى الدولار وبسعر صرف يعادل خمسين ليرة للدولار، وهو متوسط سعر الصرف خلال العام 2010.
- تم أخذ السلع على أساس النظام المنسق بواقع 6 أرقام.
- تم أخذ بيانات الصادرات السورية من قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية وبيانات استيراد الدول الثلاث من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.
- بالنسبة لألياف القطن لم تتوفر لدى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية بيانات حول الصادرات السورية لإيران من هذه السلعة ولذلك اعتمدنا السعر التصديري السوري الإجمالي وليس السعر التصديري السوري لإيران، كما اعتمدنا – للسبب نفسه – السعر الاستيرادي الإيراني الإجمالي وليس السعر الإستيرادي الإيراني من سورية.
- تشير البيانات إلى أن سورية قد صدرت بيض المائدة والسكاكر – وهما من مستوردات العراق الزراعية الهامة - والبطاطا والحليب المجفف والمشروبات غير الكحولية – وهي من الواردات الرئيسية الزراعية اللبنانية - في العام 2010 لكن لم تتوفر لدى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية بيانات عن

الصادرات السورية الإجمالية من هذه السلع في العام 2010[22] مما جعل الحصول حتى على السعر السوري التصديري العالمي متعذراً ولذلك تم إهمال حساب مؤشر التنافسية السعرية لهذه السلع ولكن نؤكد على أهمية حساب المؤشر لهذه السلع لاحقاً وعند توفر البيانات المطلوبة.

- من خلال الحسابات يلاحظ أن تأثير الصادرات السورية يكون ذا أثر كبير على السعر الاستيراد الإجمالي أحياناً وغير مؤثر في أحيان أخرى، فمثلاً بلغ السعر الاستيرادي الإجمالي للبرتقال في إيران 587 دولار للطن وعندا استثناء الصادرات السورية من البرتقال إلى إيران لم يتغير السعر كثيراً حيث بقي بحدود 586.8 دولار للطن، لكن بلغ السعر الاستيرادي الإجمالي للبندورة في العراق 635 دولار للطن وعند استثناء صادرات البندورة السورية يرتفع السعر إلى 748 دولار للطن.

يتبين من خلال الجدول وجود تنافسية سعرية قوية للتفاح والبندورة والجبنة السورية في السوق العراقي وتنافسية سعرية جيدة للجبنة السورية في السوق اللبناني، ويتبين كذلك وجود تنافسية سعرية قوية جداً للمعجنات السورية في السوقين اللبناني والعراقي ولألياف القطن في السوق الإيراني، أما البرتقال السوري فلم يصل بعد إلى اكتساب الميزة التنافسية السعرية في السوق الإيراني وإن كان غير بعيد عنها باعتبار أن قيمة المؤشر تبلغ 0.95 بالنسبة له.

7. المثال الأقرب ملائمة لوضع المنطقة – اتفاقية السوق المشتركة لاتحاد شرق أفريقيا نموذجاً:

في حال تم التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مشتركة بين الدول الأربعة فمن المفترض أن يكون الوصول إلى سوق مشتركة هو الهدف النهائي للاتفاقية، أي على غرار ما تم إقراره سابقاً في إتفاقية المنطقة التجارية الكبرى العربية الحرة (غافتا)، وفي هذه الحالة فإن اتفاقية السوق المشتركة لاتحاد شرق أفريقيا يمكن أن تكون نموذجاً واقعياً صالحاً للنسج على منواله كسوق تجاري إقليمي ناجح، وتضم الاتفاقية كلاً من تانزانيا – كينيا – أوغندا – راوندا – بوروندي، وجميعها دول نامية زراعية ولكنها ذات أنظمة سياسية ومشهدية اقتصادية متباينة ومع ذلك تمكنت من توحيد جهودها والمضي قدماً بنجاح نحو السوق المشتركة.

وكانت اتفاقية السوق قد دخلت حيز التنفيذ في 1-7-2010، وتمنح الاتفاقية ما يعرف بالحريات الأربعة وهي حرية حركة السلع والعمل والخدمات ورؤوس الأموال وهو ما سيرتقي بالتجارة البينية والاستثمارات المشتركة ويجعل المنطقة أكثر إنتاجيةً وثراءً[23].

وتمثل السوق المرحلة الثانية من عملية التكامل الإقليمي بعد الاتحاد الجمركي الذي تم اكتمل في العام 2010، على أن يكون الهدف المقبل هو الوحدة النقدية، وتغطي نصوص الاتفاقية الإطار المؤسساتي والتشريعات والقوانين وإجراءات الحماية والإجراءات الخاصة باختلال التوازن والمراقبة والتقييم وفض النزاعات.

وكان الاتحاد الجمركي بين الدول الخمسة قد قام أصلاً على الأسس الثلاث التالية: توحيد التعرفة الجمركية – تجارة بلا رسوم بين الدول الخمسة – إجراءات جمركية موحدة، ومن المتوقع أن يكون هناك استثمارات تصنيع زراعي مشتركة كبيرة في المراحل القادمة وذلك لأن قطاع الأعمال الزراعية في كل من الدول الخمس كان بعيداً عن اقتصاديات السعة (التصنيع الزراعي على نطاق واسع) وكذلك استثمارات مشتركة تتعلق بالتنسيق الإنتاجي

[22] وحتى لبضعة أعوام سابقة أيضاً: على سبيل المثال توفرت بيانات عن الصادرات الإجمالية من البطاطا للعام 2008 كأقرب عام.
[23] موقع السوق المشتركة http://www.eac.int/commonmarket/home-mainmenu-1.html

والتجاري بين صغار المزارعين، وسوف يؤدي قيام هذه السوق المشتركة إلى وجود رابحين وهم منتجو السلع الغذائية والمستهلكون وإلى وجود خاسرين وهم المهربون وأصحاب الأعمال غير المشروعة (الفاسدون)، وتوفر السوق من خلال الميزة النسبية لمواردها الطبيعية فرصة استثمارية حقيقية تدعم التصدير الزراعي عبر مدخلات أرخص وتدخلات أقل لأسعار الصرف العالمية[24].

الخلاصة:

مما لا شك فيه أن لإنشاء سوق تجارية مشتركة بين كل من سورية – لبنان – العراق – إيران فوائد اقتصادية كبيرة للبلدان الأربعة، ولكن يجب التخطيط بعناية لمثل هذه السوق والتدرج من إنشاء منطقة تجارية حرة مشتركة إلى إنشاء اتحاد جمركي إلى تأسيس سوق مشتركة، وبالنسبة لسورية فسوف يكون قطاعها الزراعي مستفيداً أكثر من القطاعات الأخرى من تأسيس هذه السوق بالنظر إلى الضعف النسبي في الإنتاج الزراعي للدول الثلاث الأخرى.

وقد دل مؤشر شروط التبادل التجاري الذي تم تطبيقه في هذه الورقة وهو مؤشر يعكس الواقع الحالي للتبادل التجاري البيني على أن شروط التبادل التجاري مع لبنان بشكل عام هي لمصلحة سورية سواء بالنسبة للمنتجات الخام أو المصنعة والغذائية أو غير الغذائية ، وهذا يبشر بالخير بالنسبة للتجارة الزراعية السورية مع لبنان، أما مع العراق فتميل شروط التبادل التجاري الزراعي لمصلحة سورية أيضاً سواء بالنسبة للمنتجات المصنعة أو الخام ولاسيما في السنوات الأخيرة بالنسبة للخام، كما أن شروط التبادل التجاري للحبوب الزيتية والجلود والفواكه المعدة والأغذية والمنتجات الحيوانية أصبحت تميل لمصلحة سورية بشكل متزايد بينما تميل تجارة الأسمدة لمصلحة سورية وإنما بشكل متذبذب وكذلك المنتجات غير الغذائية عموماً، ولكن بالنسبة لإيران هناك تراجع في ميل شروط التجارة الزراعية مع إيران وذلك لمصلحة إيران وهو ما يقرع جرس الإنذار للقطاع التجاري السوري كي يتلافى هذا التراجع من خلال البحث عن المعيقات التجارية الزراعية مع إيران واكتشاف الفرص الجديدة في هذه التجارة البينية في آنٍ معاً.

من جهة أخرى وباستخدام مؤشر التوافق التجاري الذي يكشف عن مدى التوافق بين هيكل المنتجات المحلية وحاجة الأسواق المستوردة فقد تمت دراسة بعض السلع التجارية البينية لسورية مع كل من البلدان الأربعة حيث تم اختيار هذه السلع على أساس المعرفة المسبقة بأهم المنتجات الزراعية في كل منها، وتبين أن هيكل الإنتاج السوري من الحبوب لا يتوافق كثيراً مع حاجات الأسواق اللبنانية والعراقية والإيرانية وإن كان العراق هو الأكثر إمكانية لوجود فرص تجارية معه، كما تبين عدم وجود توافق كبير بين هيكل الإنتاج السوري من الحمضيات وبين متطلبات الأسواق الثلاثة، لكن الوضع يبقى أفضل من حالة قطاع الحبوب، كما أن نسبة التوافق مع السوق الإيرانية معقولة نسبياً، وكذلك بدت نتائج مؤشر التوافق التجاري لقطاع الحيوانات الحية غير مشجعة، وأخيراً يفيد المؤشر بضعف توافق هيكل الإنتاج السوري مع هيكل الاستهلاك في الأسواق الثلاث بالنسبة لقطاع زيت الزيتون ولاسيما في إيران، ولا يشجع على تصدير الزيت السوري إلى تلك الأسواق. ومن خلال هذه النتائج يتبين أن المصدّر السوري سيواجه صعوبة في تصدير الحبوب والحمضيات والحيوانات الحية وزيت الزيتون إلى كل من الدول الثلاثة وإن كانت إمكانية تصدير الحبوب إلى العراق أو الحمضيات إلى إيران أقل صعوبة.

هذا وباستخدام مؤشر التنافسية السعرية الذي يقيس مدى وجود ميزة سعرية للبلد المصدر في الأسواق المستوردة بالنسبة لسلعة ما وبالتالي وجود قدرة تنافسية أفضل فقد كانت النتائج جيدة وأشارت إلى وجود تنافسية سعرية قوية للتفاح والبندورة

[24] موسوعة الويكيبيديا

والجبنة السورية في السوق العراقي وتنافسية سعرية جيدة للجبنة السورية في السوق اللبناني، ويتبين كذلك وجود تنافسية سعرية قوية جداً للمعجنات السورية في السوقين اللبناني والعراقي ولألياف القطن في السوق الإيراني، أما البرتقال السوري فلم يصل بعد إلى اكتساب الميزة التنافسية السعرية في السوق الإيراني وإن كان غير بعيد عنها.

التوصيات:

- من المنصوح به العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة مع كل من لبنان والعراق وإيران كمقدمة لإنشاء سوق مشتركة عندما تتكامل الشروط المناسبة، وسوف يكون العراق هو الشريك التجاري الأهم لسورية في مثل هذه السوق لذلك يجب تركيز الاهتمام عليه منذ الآن.
- ستوفر مثل تلك السوق قيام ما يعرف باقتصاديات السعة وهو ما يخفض من تكاليف الإنتاج ويزيد القدرة التنافسية لمنتجات المنطقة.
- في إطار الظروف الحالية التي يمر بها القطر والتي قد لا تسمح بطرح فكرة السوق المشتركة عملياً، من الأنسب العمل على تعزيز التجارة البينية مع كل من الدول الثلاث ليكون وضع التبادل التجاري داعماً للفكرة عندما تسمح التطورات بطرحها.
- بناء على ذلك، من المفضل على المدى القريب أن يتم زيادة تصدير الجبنة والمعجنات إلى الأسواق اللبنانية والتفاح والبندورة والجبنة والمعجنات إلى الأسواق العراقية، وألياف القطن إلى الأسواق الإيرانية.
- أيضاً من المفيد على المدى البعيد العمل على تصدير الحبوب – عند الإمكان - إلى العراق والحمضيات – وخاصة البرتقال - إلى إيران، ولكن يجب دراسة كيفية تحسين الظروف التنافسية لهذين القطاعين في أسواق كل من هذين البلدين، ذلك أن التوافق التجاري بين هيكل الإنتاج السوري ومتطلبات السوقين المذكورين ما يزال غير قوي بما يكفي.
- في إطار البحث العلمي يجب التركيز على دراسة أسباب التراجع في ميل الشروط التجارية مع إيران لمصلحة الأخيرة خلال العقد الماضي، ودراسة الحلول والاقتراحات المناسبة للحد من هذا التراجع وإيقافه، حيث من المرجح – خصوصاً على ضوء نتائج تطبيق مؤشر التنافسية السعرية - أن يكون الأمر متعلقاً بتدني نوعية بعض السلع الزراعية السورية المصدرة.
- إن هذه الورقة ركزت على مجال استفادة القطاع السوري الزراعي من مشروع السوق الحرة المشتركة ولم تتطرق إلى مدى استفادة كل من الدول الثلاث الأخرى من هذا المشروع، لذلك من المناسب القيام بدراسات مستقبلية - يفضل أن تكون مشتركة – لتكوين صورة عن الفوائد التي ستجنيها الدول الثلاث الأخرى من المشروع وبالتالي صورة متكاملة عن الفوائد الضمنية للمشروع بالنسبة لجميع دول المنطقة.

المصادر

- موقع www.in-syria.net
- موقع وزارة الزراعة اللبنانية www.ministryinfo.gov.lb
- م. ببيلي ورفاقه: تقرير التجارة الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، الأعداد 2007 و2008-2009 و2011.
- م. ببيلي ورفاقه: دراسة تأثير إنضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2012.
- الاثار المتوقعة لاتفاقيات تحرير التجارة الدولية على القطاع الزراعي في العراق http://www.thiqaruni.org/eco/103/(13).doc
- موسوعة الويكيبيديا www.wikipedia.org
- قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية www.napcsyr.org
- قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي www.intracen.org
- موقع السوق المشتركة لاتحاد شرق أفريقيا www.eac.int/commonmarket
- ب. عطية: الميزات النسبية لمجموعة مختارة من السلع السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2008.
- أ.ح. عثمان: الإنماء والتصنيع في لبنان، وزارة الثقافة اللبنانية، بيروت، 2010.
- أ.ح. عثمان: رؤيتنا الإنمائية الإنسانية المستقبلية، وزارة الثقافة اللبنانية، بيروت، 2010.
- نص معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، من وثائق المجلس الأعلى السوري اللبناني.
- ر. فرايبرغ: عملة موحدة، سوق موحدة؟، مدرسة ستوكهولم للاقتصاديات، ستوكهولم، 2002.
- ملخص نص برتوكول السوق المشتركة لاتحاد شرق أفريقيا https://africaonline.co.ug/meaca.go.ug/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=22&Itemid=6
- منظمة التجارة العالمية: السير الذاتية التجارية، منظمة التجارة العالمية، جنيف، 2008.
- هيئة تنمية وترويج الصادرات: محاضرة تعريفية باتفاقية التجارة الحرة السورية الإيرانية الفرص المتاحة- التحديات- الآفاق، هيئة تنمية وترويج الصادرات، دمشق، 2012.